

مثقفون لـ «الميثاق»:

الدولة المدنية طوق نجاة اليمنيين



ابتداءً من اليوم تستنفر كل القوى وعلى مختلف الأصعدة والاتجاهات نحو استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة التي ينشدها شعبنا ويوجد فيها الخلاص من اتون الفوضى وسطوة المتنفذين وغيرهم من قوى التخلف والجهل التي ترفض الدولة المدنية، دولة النظام والقانون والمساواة والديمقراطية والشراكة الوطنية

وبمناسبة انطلاق مؤتمر الحوار الوطني «الميثاق» استطلعت آراء نخبة من الأدباء والكتاب والحقوقيين والمثقفين، الذين تحدثوا عن أهمية الدولة المدنية وطلبوا أعضاء مؤتمر الحوار الوطني القيام بدورهم في هذا الجانب - والى الحصيلة:

استطلاع / عبدالكريم المحي



العدالة والمساواة عنوان اليمن الجديد

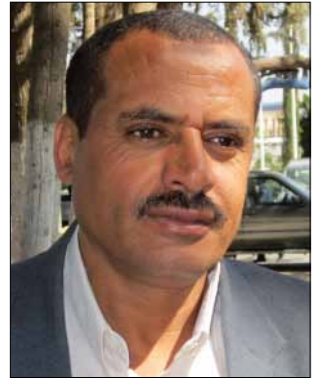


عصام العلفي

أما الاستاذ عصام العلفي أمين عام الائتلاف اليمني للتعليم للجميع، فقد قال: اعتقد أن التفاوت بين المجتمع ومن مختلف الشرائح ومن ذلك مثقفين وقيادات منظمات مدينة وعسكر وتربويين وأكاديميين وأطباء رجالاً ونساء، حول بناء الدولة المدنية وإقامتها على أرض الواقع هو خيارهم الوحيد ومخرجهم الأمن وطريقهم نحو مستقبل تحكّمه القوانين والدستور واللوائح والأنظمة.. مستقبل تسوده العدالة والمساواة والمعرفة والوعي، وما دون ذلك فإنه يعني أننا نسير كمن ينظر للسماء ولا يرى للخنادق والمنحدرات السحيقة التي في طريقه.

وأضاف أن عدم إقامة الدولة المدنية يعني أننا سنكرس الظلم على أنفسنا ونشيع الفقر والباطل والقهر ونندع المتنفذين والمتشددين ومن في قلوبهم يتحكمون بمصيرنا وينهبون الثروات ويركلون خيرة أبناء الشعب ويضطهدون القوى الحية في البلد.

وقال: تقع مسؤولية كبيرة على المثقفين وكل القوى المدنية وكذا على الأخوة والأخوات في مؤتمر الحوار الوطني، فهم معنيون بالدفع نحو واقع جديد وصيغة اجتماعية وسياسية جديدة تحكّم اليمن وتحدد ملامح مستقبله وهذه لا يمكن إلا من تكون إلا من خلال إقامة الدولة المدنية.



نريد وطناً خالياً من الفساد

صادق الهبوب

وتحدث الأديب الشاعر صادق الهبوب - عضو الهيئة الإدارية لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين قائلًا: أمس اليوم صحوه حقيقية وسط شرائح وطوائف المجتمع الثقافية والحقوقية والمدنية رجالاً ونساء، مستقلين ومتحيزين، ينادون بإقامة الدولة المدنية وهذا في الحقيقة واقع وخطوة متقدمة يجب علينا كمثقفين ولبيراليين وتقديرين وقوميين وبساريين ومستقلين أن ندفع باتجاه تحقيق مشروع الدولة المدنية التي ستحدث المجتمع وتحصيه من قمع وسطوة وفساد النخب المتسلطة والتقليدية والعسكر المرتبطين بهذه القوى وأقصد بهم المؤجلين الذي غالباً ما نسمع لهم جعجة ولا نرى لهم طحيناً في هذا الجانب.

مؤكد أنه على جميع القوى التقدمية والطامحة لمستقبل تسوده العدالة والمواطنة المتساوية والأمن والاستقرار والتنمية أن يتخلوا في هذه المرحلة عن خلافاتهم السياسية وأرائهم الفكرية المتعارضة ويوحدها جهودهم في اتجاه إقامة الدولة المدنية.

وقال: أعتقد أن خيارنا الوحيد هو دولة مدنية وإذا لم تتحقق فإن المستقبل سيكون قاتماً ومظلماً إلى حد كبير، خصوصاً وأن هناك قوى تقليدية ومعتقة ومؤدلجة تمتلك النفوذ والمال والإعلام والارتباط بقوى إقليمية ودولية تقف ضد المشروع المدني، لكنها ستفشل فقط عند إجماع المثقفين والطلابعين والأحرار والعمال والفقراء وغيرهم من المنايدين بمدينة الدولة والمجتمع.



محسن الشاذني

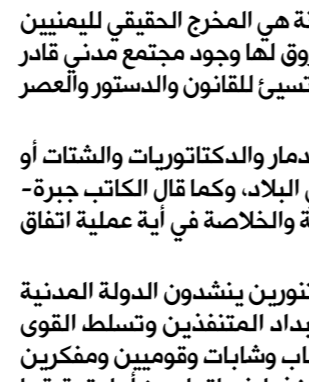
الدولة المدنية ستجلب اليمن الصراع والتفتت

أما المحامي والمستشار القانوني الدكتور محسن الشاذني فقال: أن الدولة المدنية بمفهومها الأشمل، بل وروحها هي تعني دولة القانون، دولة الشعب وإرادته، كون الشعب هو الذي يشعر للقوانين من خلال ممثليه الذي يختارهم بحرية وإرادة حقيقية.

وأضاف: دول العالم التي تبنت الدولة المدنية قولاً ومفعلاً على أرض الواقع نجحت، لأنها تمكنت من تحقيق المساواة بين الناس أمام القانون وجعلت أكبر أقطاعي ما يوازي عندنا -مثلاً- شيخ القبيلة تحت سلطة القانون، ما يعني أن العدالة ستأخذ مجراها ولن يكون هناك شيخ أو رجل دين أو تاجر أو وزير أو غير أكبر من القانون، وبهذه الحالة سيسود العدل وينتهي الفساد، لأن الفاسد أو المستول إذا أراد أن يسرق فلن يقدم على ذلك لأنه لن يفلت من العقاب والأمر بالنسبة للناقد فلن يرسل عناصره لقطع الطريق أو التهمج على الأسواق أو المدارس أو المستشفيات لأنه يعلم بأن هناك قانون ودولة والعدالة سوف تطاله.

مشيراً إلى أن رجال القانون من محامين وحقوقيين وقضاة ووكلاء وأعضاء نيابات ونخب مثقفة ومعهم المنظمات المدنية معنيون اليوم بتطوير هذا المشروع وتجسيده على أرض الواقع لحماية للوحدة الوطنية وللسم الاجتماعي وضمانة أيضاً لنهضة المجتمع ومدون ذلك، فالبلد لن يتقدم ولن تستقر ولن يكون هناك عدالة ولا قضاء ولا ديمقراطية، لا سمح الله.

لإنفراج إلا بدولة تحرر الإنسان من الاستبداد



خالد مطهر

قال الكاتب والناشط خالد مطهر جبره: أعتقد أن الدولة المدنية هي المخرج الحقيقي لليمنيين وطوق نجاتهم من كمشاة النخب التقليدية الفاسدة التي لا يروق لها وجود مجتمع مدني قادر على التعبير عن نفسه ورفض كل الممارسات والسلوكيات التي تسيئ للقانون والدستور والعصر والوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.

وأضاف: لا أرى أية بارقة أمل للانفراج وتجنب البلد ويلات الدمار والدكتاتوريات والشتات أو اتفاق بين اليمنيين ما لم تكن الدولة المدنية هي السائدة في البلاد، وكما قال الكاتب جبره- يجب أن تكون في البند الأول من الحوار وهي النقطة الرئيسية والخلاصة في أية عملية اتفاق بين مختلف مكونات الشعب.

مشيراً إلى أن الشباب والشابات وكل الناس الوطنيين والمنتورين ينشدون الدولة المدنية القائمة على العدل والمساواة التي تخلص الإنسان من استبداد المتنفذين وتسلط القوى التقليدية.. ودعا كل القوى الحية من مستقلين ولبيراليين وشباب وشابات وقوميين ومفكرين ومنظمات مجتمع مدني إلى التمسك بالدولة المدنية والضغط في اتجاه من أجل تحقيقها على أرض الواقع وليس كما حدث من شعارات واستغلال للشباب الانقياء في الساحات خلال الفترة الماضية.



خالد مطهر

أما الأديب والشاعر زياد السالمي - عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، فقال: الدولة المدنية هي هدفنا الأول الذي نناضل من أجل تحقيقه في حياتنا.

لأن الناس قد ضاقوا من سطوة المتنفذين من شيخ القبيلة وشيخ الدين والإيديولوجيات المتخلفة والأقطاعيين وكل الذين يتهربون من إيجاد المجتمع المدني القائم على العدل والحرية والمساواة وحق العيش الكريم والمواطنة لكل أبناء الشعب.

وأضاف لقد ملينا من ناهي الأراضي وعجز العصر والمتجاوزين للقوانين وسارقي أحلامنا وأحلام أبنائنا، لهذا فالدولة المدنية أعتقد هدف يشترك في تبنيه الشباب من الجنسين والمثقفين والكتاب والأدباء والمحفيين المفكرين والعمال والفقراء وذوي

نتطلع الى دولة تلبى تطلعات الشعب

زياد السالمي



الاحتياجات الخاصة والمظلومين من الذين يقعون تحت تأثير وسطوة المتنفذين.

مؤكد أن الجندي في الجيش أو الأمن أو غيره يهيم وجود دولة مدنية تحقق العدالة للجميع وتحافظ على القانون والسلم الاجتماعي وإيجاد القضاء العادل والنزيه ووقف انتهاكات حقوق الناس وسيادة الدستور والقانون وإرادة الأغلبية من أبناء الشعب.

ودعا كل شرائح المجتمع إلى دعم مشروع الدولة المدنية الحديثة سواء في مؤتمر الحوار الوطني أو خارجه، والتوعية بأهميتها والتمسك بها كونها الضامن الحقيقي للعدالة والوحدة وإشاعة السلام.

أجبت مخطط الإصلاح لأخونة جامعة إب

المحكمة تعيد (19) مدرساً لوظائفهم وتلزم بتعويضهم ممن ظلمهم

كلية التجارة بدلاً عن الدكتور طارق المنصوب الذي تقدم يتظلم للمحكمة والتي بدورها أصدرت حكماً بإلغاءه وإعادة الدكتور المنصوب لعضوية تصحيحاً للمخالفات القانونية التي ارتكبتها رئاسة جامعة إب.

واعتبر عدد من اساتذة جامعة إب قرار المحكمة أنه خطوة متقدمة لإحياء مخطط سياسي يهدف لأخونة الجامعة واقصاء الكوادر الفاعلة فيها من مدرسين وعاملين.. مؤكداً أن الحقوق الخاصة بأعضاء هيئة التدريس في الجامعة (من تعيين وترقية.. الخ) مستمدة قوتها من القانون النافذ.

مشيرين إلى ان من سعوا لتنفيذ مخطط الإصلاح في جامعة إب فشلوا في تجزئة القانون وممارسة الانتقائية وفقاً لما يخدم مصالحهم، كما فشلوا في حرقه من مساره الواضح وتجاوز قصد المشرع في هذا الجانب باعتبار القانون وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها.

بجامعة إب إلى وظائفهم السابقة حيث تم اقصاؤهم قسراً من وظائفهم تحت ذريعة تصحيحاً للمخالفات القانونية التي ارتكبتها رئاسة جامعة إب الخاص بجامعة إب حول اجراء انتخابات للعمداء ونوابهم ورؤساء الأقسام، وهو ما أقرت المحكمة بطلانه والغائه، إلى جانب ازالة جميع الآثار المترتبة عليه بأثر رجعي وتعظيم جامعة إب آتباع المحاماة وتعويض المتضررين.

وفي السياق ذاته ألغت محكمة إب قرار الجامعة رقم (١٠٢) لسنة ٢٠١٢م بشأن تكليف الدكتور عيسى احمد النجوم عميداً

بعد مداولات قضائية دامت أكثر من ثلاثة أشهر أصدرت محكمة غرب محافظة إب أخيراً قرارها الفصل بإلغاء قرار جامعة إب رقم (٨٥) لسنة ٢٠١٢م بشأن تشكيل لجان لإجراء انتخابات العمداء ونواب العمداء ورؤساء الأقسام.

وكانت المحكمة في جلسة الأسبوع الماضي أكدت في حكم أصدره القاضي علي بن علي مكارش بطلان قرار جامعة إب ومخالفته لقانون الجامعات اليمنية ولائحتها التنفيذية.

وأقرت المحكمة بإعادة ١٩ استاذاً واستاذاً مساعداً ومشاركاً من أعضاء هيئة التدريس

عامر عضواً في اللجنة الدائمة المحلية بمحافظة ذمار

صدر قرار للنائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام الدكتور عبدالكريم الثاني قضى بتصعد الأمر إلى لطف أحمد صالح عامر إلى عضوية اللجنة الدائمة المحلية بمحافظة ذمار..

ونصت المادة الثانية من القرار على العمل به وتنفيذه من قبل الجهات ذات العلاقة.

..أقامها المعهد الديمقراطي

تدريب ممثلي الأحزاب على فنون الحوار

لـ«المؤتمرات» إلى أن الورشة التدريبية التي نظمتها الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني والمعهد الديمقراطي استهدفت تأهيل ممثلي الأحزاب على كيفية بناء التوافق وتعريفهم بأجديات الاتصال الاستراتيجية والاستماع التفاعلي وطرق التحاور.

وجاءت الدورة التأهيلية ضمن برنامج التهيئة الخاص بالفوفود المشاركة غب مؤتمر الحوار وتضمنت اطلاق المشاركين على مصفوفة من الإجراءات والعمليات المختلفة وبما يعزز مهاراتهم أثناء جلسات مؤتمر الحوار خلال الأشهر القادمة .

استكمل ممثلو المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الخميس الدورة التدريبية المكثفة للأحزاب السياسية في مؤتمر الحوار الوطني.

وأوضح مراد ظافر - المدرب في الدورة ونائب رئيس المعهد الديمقراطي - أن الورشة التدريبية هدفت لإكساب ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية في الحوار الوطني المهارات والخبرات اللازمة وبما يمكنهم من خوض هذه التجربة بكفاءة واقتدار.

وأشار في تصريح

